



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد (25)
يناير 2022

إعداد:
د. هبة عبد المنعم

"سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19"

- انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19 بنسبة 35 في المائة، بحسب بيانات الأونكتاد، يقود إلى احتدام المنافسة ما بين دول العالم لاستقطاب تلك التدفقات.
- اتجاه عدد من الدول النامية في أعقاب جائحة كوفيد-19 إلى تبني المسار التلقائي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات ذات الأولوية دون اشتراط الحصول على موافقات حكومية مسبقة.
- تحول نوعي في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو استقطاب الاستثمارات التي من شأنها تعزيز الاستدامة، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وزيادة مستويات المنفعة الاقتصادية، وضمان التنمية المكانية المتوازنة.
- توجه دول العالم إلى التمييز في الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بحسب مستويات مساهمته الاقتصادية في خلق القيمة المضافة، والصادرات، والعمالة، وأنشطة البحث والتطوير.
- 897 مليار دولار قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول العربية خلال الفترة (1970-2020) وفق بيانات الأونكتاد، والسعودية والإمارات ومصر أهم الوجهات الاستثمارية، مستحوذة على 64 في المائة من إجمالي تلك التدفقات.
- اتجاه بعض الدول العربية إلى إقرار تعديلات تشريعية للسماح بملكية كاملة للمستثمرين الأجانب في عدد من القطاعات، وحماية الملكية الفكرية والأسرار التجارية، وبرامج لمنح الجنسية للمستثمرين الأجانب، وتأسيس منصات إلكترونية لتسهيل تأسيس مثل هذه المشروعات.
- ضرورة قيام الدول العربية بمراجعة مدى جاذبية الأطر القانونية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنةً بعدد من الدول الرائدة في استقبال تلك التدفقات.
- أهمية سعي الدول العربية إلى تبني هياكل للحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي تتناسب طردياً مع الأثر الاقتصادي لهذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، ومساهمتها في الصادرات وأنشطة البحث والتطوير، ودعم رأس المال البشري.

تقديم

الناشئة، وهو ما دفع بعضها لتبني إجراءات لتحفيز جذب المزيد من تلك التدفقات لاسيما عبر إقرار قوائم إيجابية تتضمن بعض الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية التي يُسمح للمستثمرين الأجانب وبشكل فوري بممارستها دون اشتراط الحصول على موافقات مسبقة، فيما يُعرف بالمسار التلقائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فيما أدت الجائحة من جهة أخرى، إلى توجه بعض الدول لاسيما المتقدمة منها إلى تبني سياسات تقييدية للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في بعض القطاعات ذات الصلة بالأمن القومي، وإلى تقييد صفقات الاستحواذ على الشركات الوطنية في عدد من القطاعات الرئيسية. في هذا الإطار، قامت حكومات العديد من البلدان

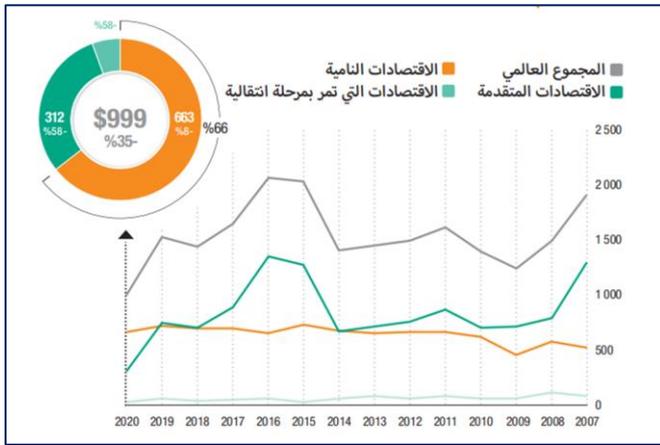
شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً ملموساً في أعقاب جائحة كوفيد-19 في ظل تراجعها بنحو 35 في المائة في عام 2020 مقارنة بمستوياتها المسجلة في عام 2019⁽¹⁾. كما أدت الجائحة إلى تحولاتٍ ملموسةٍ على صعيد التوجهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى صعيد السياسات المتبناة من قبل دول العالم لتحفيز أو تقييد تلك التدفقات.

فمن جهة أدت الجائحة إلى تزايد شديد في مستويات المنافسة ما بين دول العالم على صعيد جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة ما بين الدول النامية واقتصادات السوق

¹ الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار في انتعاش مستدام".

كوفيد-19 لتصل إلى واحد تريليون دولار، مقابل 1.5 تريليون دولار للتدفقات المسجلة في عام 2019. سُجلت نسب التراجع الأكبر في تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 58 في المائة، فيما شهدت الدول النامية نسبة تراجع أقل بلغت 8 في المائة. تأثر بهذا الانخفاض العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، لاسيما تلك المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 67 في المائة، وقطاعي الصحة والبنى التحتية بنسبة 54 في المائة، والأغذية والزراعة بنسبة 49 في المائة.

شكل رقم (1)
اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2007-2020)



المصدر: الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي".

شكل رقم (2)
اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2007-2020)



مثل أستراليا وكندا وفرنسا والهند وإيطاليا وإسبانيا) بمراجعة الأطر المنظمة لمنح الموافقات لتأسيس مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لحماية الشركات والأصول الهامة ذات الأهمية الاستراتيجية وخاصة في القطاعات ذات الصلة بالأمن، والمنتجات الطبية ومعدات الحماية.

يُمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تلعب دوراً مهماً في دعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، ومساندة جهود الحكومات في التصدي للوباء، في ظل ما تتمتع به تلك المشروعات من مرونة أثناء الأزمات بفضل علاقاتها الارتباطية بالشركات الأم، وإمكانية نفاذها إلى التمويل، خاصة وأن أوقات الأزمات عادة ما تشهد صعوبات في نفاذ الدول إلى التمويل لاسيما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، علاوة على قدرة هذه المشروعات على دفع مستويات الإنتاجية والإنفاق على البحث والتطوير وكلها عوامل دافعة للتعافي الاقتصادي من الأزمات⁽²⁾.

على المدى الطويل، قد تدفع الجائحة شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تغيير التخصيص الجغرافي لعملياتها الخارجية. على سبيل المثال، قد تقوم الشركات متعددة الجنسيات بمراجعة سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها وربما تقصيرها لحماية نفسها من اضطرابات سلاسل التوريد؛ أو قد تلجأ في المقابل إلى التنوع الجغرافي لتقليل التعرض للصدمات الخاصة بالموقع وتقليل التكاليف حتى تتمكن من التعامل بشكل أفضل مع الأزمات. يمكن أن يكون لمثل هذه التحولات آثار مهمة على الآفاق الاقتصادية للبلدان في ظل الأهمية النسبية الكبيرة للشركات متعددة الجنسيات في هيكل القيمة المضافة العالمية والتجارة والتوظيف وأنشطة البحث والتطوير⁽³⁾.

في ضوء ما سبق، يتناول هذا الموجز اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19 والتحول على مستوى السياسات سواءً على الصعيد الدولي أو الإقليمي، وينتهي بأبرز التوصيات على صعيد السياسات.

أولاً: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم (2020-2022)⁽⁴⁾

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 35 في المائة في عام 2020 في ظل التطورات التي صاحبت جائحة

³ OECD (2018), Multinational enterprises in the global economy: Heavily debated but hardly measured, May.

⁴ الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار في انتعاش مستدام".

² OECD, (2020). "Foreign direct investment flows in the time of COVID-19", OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19).

المصدر: الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي".

من المتوقع أن يتعافى مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل إلى المستوى المسجل في عام 2019 البالغ 1.5 تريليون دولار في عام 2022.

ثانياً: التحولات التي شهدتها سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19

كان لجائحة كوفيد-19 تأثيراً ملموساً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة تشمل:

1. مدى توجه حكومات دول العالم على صعيد تبني سياسات تقييدية/تحفيزية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. تركيبة القطاعات التي ترغب الحكومات بشكل أكبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.
3. سياسات جذب الاستثمار الأجنبي ونوعية الحوافز المتبناة.

ففيما يتعلق بمدى توجه حكومات دول العالم لتبني سياسات تقييدية/تحفيزية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لوحظ في أعقاب الجائحة المزيد من التوجه نحو تبني إجراءات تقييدية للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم. فمن بين 152 تديراً جديداً في مجال سياسات الاستثمار تم تبنيها خلال عام 2020، ارتفعت نسبة السياسات التقييدية لتشكّل 41 في المائة من إجمالي هذه التدابير، فيما انخفضت نسبة التدابير التحريية أو التشجيعية لتمثل نحو 59 في المائة.

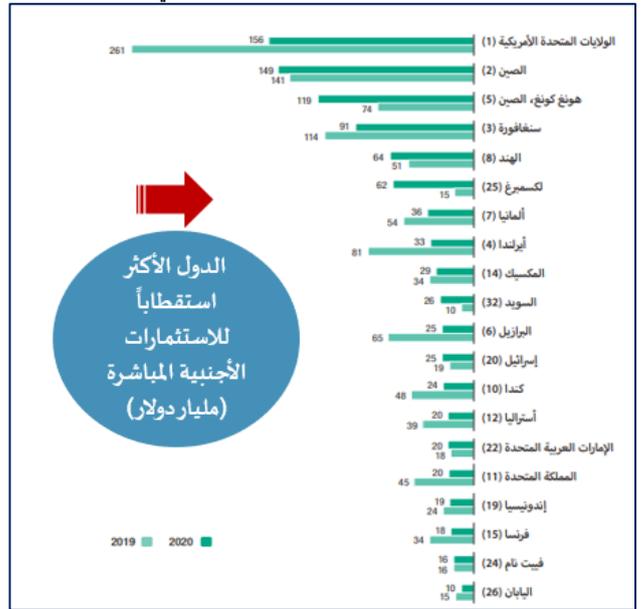
تركزت التدابير التقييدية لسياسات الاستثمار في الدول المتقدمة (81 في المائة من إجمالي التغييرات في سياسات الاستثمار التي تم تبنيها في عام 2020)، فيما لم تعد نسبة هذه التدابير 14 في المائة من إجمالي تدابير الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة التي تم تبنيها في الدول النامية. في هذا الإطار، دفعت الأزمة عدد من الدول المتقدمة إلى تبني تدابير تنظيمية تقييدية للحيلولة دون استحواذ الشركات الأجنبية على الشركات المحلية العاملة في بعض القطاعات، وهو ما أدى إلى توقف 15 صفقة للاندماج والاستحواذ خلال عام 2020 لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي ولأسباب تنظيمية وسياسية والخوف من الاستحواذ على الشركات الوطنية في ظل تراجع القيمة السوقية للعديد منها بسبب التداعيات الناتجة عن الوباء، فيما تم رفض ثلاث صفقات.

وفي حين قد يكون تقييد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض الحكومات توجهاً مبرراً فرضته الأزمة في الأجل

تباينت اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافياً وسُجلت أكبر نسبة تراجع في أوروبا بنسبة 80 في المائة، فيما انخفضت في أمريكا الشمالية بنسبة 42 في المائة. كانت منطقة آسيا الاستثناء الوحيد عالمياً مع ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجهة إليها بنسبة 4 في المائة رغم الجائحة (لستحوذ على نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي).

تصدر الولايات المتحدة الأمريكية والصين قائمة دول العالم الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة مستحوذتين بمفردهما على نحو 31 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم.

شكل رقم (3)
الدول الأكثر استقطاباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي".

من المتوقع أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أدنى مستوى لها في عام 2021 بما يعكس ظروف حالة عدم اليقين والتطورات المرتبطة بتنفيذ حملات التلقيح على مستوى العالم، والطفرات المتحورة من الفيروس، وتأخر فتح القطاعات الاقتصادية، فيما يتوقع في أعقاب ذلك تحقيقها لمكاسب تتراوح ما بين 10 إلى 15 في المائة.

ولكنها بذلك من المتوقع أن تبقى أقل بنسبة 25 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة في عام 2019، وأقل بأكثر من 40 في المائة من أعلى مستوى لها مسجل في عام 2016. في حين

إضافة إلى ما سبق، وفي ظل التوجه العالمي للوفاء بأهداف اتفاق باريس للمناخ الهادفة إلى الحد من الزيادة في درجة حرارة كوكب الأرض إلى ما لا يتعد 1.5 درجة مئوية⁶، وإدراكاً من العالم لمدى جسامته التحديات التي تواجه كوكب الأرض في أعقاب الأزمات التي شهدتها في عام 2020، تزايد اهتمام دول العالم بقضايا المناخ أكثر من ذي قبل، وبالتالي ركزت دول العالم بشكل كبير على زيادة مستويات الاستثمار في الطاقات المتجددة، والصناعات صديقة البيئة في ظل تسارع وتيرة السياسات والقوانين التي تم تبنيها للحد من الانبعاثات الكربونية.

كما أظهرت الجائحة مدى خطورة تمركز سلاسل الإمداد العالمية في ثلاثة مراكز عالمية (الصين، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن ثم أهمية إعادة تموضع سلاسل الإمداد العالمية في عدد أكبر من الدول التي تتمتع بمزايا تؤهلها للمزيد من التكامل مع سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية. بالتالي ظهر توجه نحو جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي في المجالات ذات الصلة بالبنية الأساسية والخدمات اللوجستية والاستثمارات ذات الصلة بالتصنيع المحلي لبعض مكونات الإنتاج التي تدخل في العديد من الصناعات ومن بينها على سبيل المثال صناعة الرقائق الإلكترونية لضمان بقاء دول العالم قادرةً على تأمين حصولها على تلك المكونات الاستراتيجية.

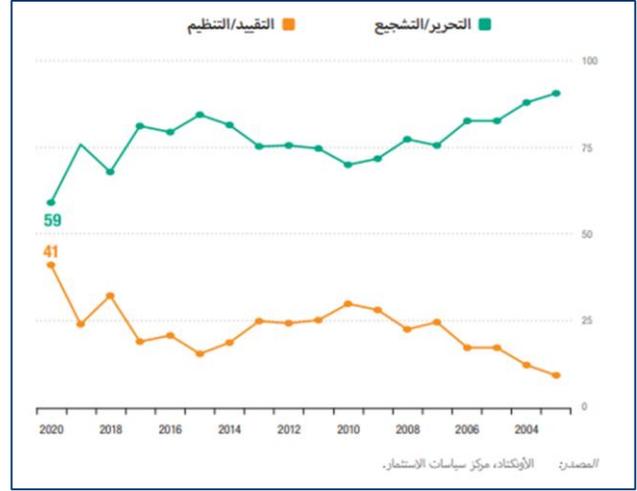
المجالات ذات الأولوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19

- القطاع الصحي.
- الأغذية والزراعة.
- قطاعات الاقتصاد الرقمي.
- استثمارات تعزيز الاستدامة، وإدارة المخاطر الاقتصادية، والمرونة ضد الصدمات.
- إعادة تموضع سلاسل التوريد العالمية.
- البنية التحتية.
- الطاقات المتجددة.
- القطاعات الصناعية التي تدعم تنمية القطاع الخاص وتعزز التحول الهيكلي.

القصير، إلا أنه من المفيد ألا تبالغ الحكومات في مثل هذا التوجه، حيث من المتوقع أن تحقق الدول التي تبادر سريعاً إلى فتح أبوابها أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعافياً أسرع من غيرها⁵.

شكل رقم (4)

تطور نسبة التدابير التقييدية/التحفيزية



المصدر: الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي".

من جانب آخر، لوحظ كذلك تحول على صعيد القطاعات الأكثر أولوية التي تسعى حكومات دول العالم إلى استقطاب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فوفق بيانات منظمة الأونكتاد، يتوقع 68 في المائة من وكالات الاستثمار القطرية ارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولهم خلال السنوات المقبلة لاسيما في المجالات التي تضمن تحقق الأمن الغذائي والصحي وعلى رأسها قطاعات الأغذية والزراعة، والمستحضرات الصيدلانية التي تشهد اهتماماً متزايداً في أعقاب الجائحة.

كما ظهر واضحاً من واقع السياسات المتبناة لجذب الاستثمار الاهتمام بتعزيز قدرات الاقتصادات الوطنية على صعيد القطاعات ذات الصلة بالتحول الرقمي، بما من شأنه دعم مستويات المرونة الاقتصادية والقدرة على مواجهة الصدمات أي أن كان منشئها من خلال ضمان توفر البنية الأساسية الداعمة لنظم العمل والتعليم عن بُعد، بالتالي المزيد من الاهتمام باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات، والاقتصاد الرقمي، والتقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

⁶ الأمم المتحدة، العمل المناخي، "اتفاق باريس".

⁵ WEF, (2020). "Foreign investment is drying up thanks to COVID-19. But there may be a silver lining", April.

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة تراجعاً في عام 2020 لتصل إلى 156 مليار دولار مقابل 261 مليار دولار بما يعكس التحديات التي واجهت الاقتصاد الأمريكي في احتواء انتشار الجائحة والتداعيات المصاحبة له. إلا أن جانب من ذلك التراجع يُعزى أيضاً إلى التوترات التجارية مع الصين والتي اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية في إطارها إلى فرض عدد من القيود على الشركات الأجنبية بما أدى إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات.

يهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أعقاب جائحة كوفيد-19 تبنت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 53 برنامجاً جديداً لجذب الاستثمار موزعة على مختلف الولايات بما يشمل حوافز ضريبية وغير ضريبية وتسهيل فرص النفاذ إلى الائتمان، وحوافز لجذب الاستثمارات إلى القطاعات الداعمة للاستدامة، وتعزيز البحث والتطوير، ودعم قدرة الشركات على الإبقاء على التوظيف⁽⁹⁾.

الصين

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة إلى الصين لتصل إلى 149 مليار دولار في عام 2020، مقابل 141 مليار دولار في عام 2019 على الرغم من الجائحة، بل وسجلت خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام المذكور زيادة بنسبة 50 في المائة. يعكس ذلك تبني الصين لعدد من السياسات والمبادرات التي استهدفت الاحتفاظ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه محركاً مهماً للنمو الاقتصادي، بل وجذب المزيد من تلك التدفقات من خلال الاستمرار في تبني السياسات الهادفة إلى التحرير الاقتصادي علاوة على نجاح الصين في احتواء الفيروس والعودة إلى فتح اقتصادها سريعاً أمام مؤسسات الأعمال، وبالتالي تقليل مستويات عدم اليقين.

نظراً لأن الحكومة الصينية تولي أهمية كبيرة لاستقرار الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية، فقد تم طرح سلسلة من السياسات لإعطاء الأولوية لدعم الشركات الأجنبية لاستئناف الإنتاج وتقديم مساعدة فعالة لها في الوقت المناسب. يُستدل على ذلك من نتائج مسح شمل 399 مستثمراً أجنبياً، حيث رأى 93 في المائة أن الحكومة قدمت الدعم اللازم لهذه الشركات.

ثالثاً: أبرز التجارب الدولية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19

تبنى عدد من دول العالم في ضوء التحولات الهيكلية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 تغييرات في سياساتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من واقع ما فرضه احتدام حدة المنافسة (hypercompetitive environment) بين دول العالم على استقطاب هذه الاستثمارات التي أصبحت أقل من مثيلاتها المسجلة في الأعوام السابقة⁷، أو بما يعكس رغبتها في استقطاب استثمارات اجنبية مباشرة نوعية توجه إلى قطاعات بعينها تعزز الاستدامة والمُنعة الاقتصادية، وهو ما عكسته التغييرات التي شهدتها الأطر القانونية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من دول العالم خلال عام 2020، وهو ما يوضحه الجزء التالي الذي يتطرق إلى عرض بعض التجارب الدولية في هذا الإطار.

الولايات المتحدة الأمريكية

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة على مستوى العالم مستقبلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقدر قيمتها بنحو 4.63 تريليون، حيث تساهم تلك الاستثمارات في توفير نحو 7.9 مليون فرصة عمل مباشرة، وتدعم الصادرات الأمريكية بحصيلة قيمتها 397 مليار دولار، إضافة إلى مساهمتها في الإنفاق على البحث والتطوير بنحو 71.4 مليار دولار. تعتبر اليابان وكندا من أهم الدول المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي أهمية نسبية تقارب 27 في المائة⁽⁸⁾.

لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق استهلاكي على مستوى العالم قوامها 325 مليون شخص، بإجمالي ناتج محلي يبلغ 20 تريليون دولار وأعلى مستوى للإنفاق الاستهلاكي بما يُمثل أكثر من ربع الاستهلاك الأسري على مستوى العالم. في الوقت نفسه، لدى الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات للتجارة الحرة مع 20 دولة أخرى مما يوفر وصولاً معزراً إلى أكثر من 790 مليون مستهلك. تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة، والمعايير العالية للجودة، وخدمة العملاء، وحوكمة الممارسات التجارية، مما يمنح الصادرات الأمريكية ميزة تنافسية فريدة، حيث لا تضع الولايات المتحدة الأمريكية حواجز أمام عملية التصدير وبالتالي لديها أسرع إجراءات للتصدير على مستوى العالم، وهو ما يجعلها مقصداً رئيساً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

⁸ Selectusa.gov, "FDI in USA", available at: <https://www.selectusa.gov/fdi-in-the-us>.

⁹ State Business Incentives Database, available at: <http://selectusa.stateincentives.org/?referrer=selectusa>

⁷ Sharma, B. (2021). "Covid-19 and recalibration of FDI regimes: convergence or divergence?", Transnational Corporations Review, Volume 13, 2021 - Issue 1: Emerging Multinationals in a Digital Era and Impact of COVID-19 on Foreign Investment.

تستهدف الهند رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 5 تريليون دولار في عام 2024 مقارنة بنحو 3 تريليون دولار حالياً بالاعتماد على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بناءً عليه، قامت الهند في عام 2020 بإجراء عدة تحديثات على سياسات الاستثمار، وتبنت مبادرات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كان من أهمها اعتماد المسار التلقائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (Automatic Route) الذي يسمح للمستثمرين الأجانب مباشرة أعمالهم على الفور في القطاعات المدرجة في القائمة الإيجابية للاستثمار دون اشتراط الحصول على إذن مسبق من الحكومة الهندية. تشمل هذه القطاعات على سبيل المثال خدمات الاتصالات، ومحطات الطاقة، وصناعة الغزل والنسيج، والسياحة والفنادق⁽¹¹⁾. أما بالنسبة للقطاعات غير المتضمنة في هذه القائمة والتي تتطلب الحصول على موافقات مسبقة من الحكومة الهندية، فقد تم تبني سياسات لتسريع حصول المستثمرين الأجانب على الموافقات، حيث يتم إلزام الوزارة / الدائرة الإدارية المعنية، بالرد على طلبات المستثمرين الأجانب في فترة لا تتجاوز 6 إلى 8 أسبوعاً.

علاوة على ما سبق، ومع الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة للترويج للهند كمركز تصنيع عالمي والالتزام بتيسير ممارسة الأعمال التجارية، تسمح آلية دعم الترابطات الصناعية والتصديرية المتبناة من قبل المجلس المركزي للضرائب غير المباشرة (CBIC) للمستثمرين الأجانب في الهند باستيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية بهدف التصنيع دون دفع الرسوم الجمركية. فعندما يتم استيراد المواد الخام أو السلع الرأسمالية، يتم تأجيل رسوم الاستيراد عليها. فإذا تم استخدام هذه المدخلات المستوردة للتصدير، يتم إعفاء الرسوم المؤجلة. بينما يلتزم المستثمر في حالة توجه هذا الإنتاج إلى السوق المحلي إلى دفع رسوم الاستيراد على المواد الخام المستوردة المستخدمة في الإنتاج أو السلع الرأسمالية.

من جانب آخر، تسهم شبكة الاستثمار الهندية [India Investment Grid (IIG)] في جذب وتوجيه المستثمرين الأجانب مباشرةً لأفضل فرص الاستثمارات في الهند عبر الولايات والقطاعات المختلفة من خلال منصة ديناميكية واحدة. تعتبر هذه الشبكة أداة لتعزيز سهولة ممارسة الأعمال، حيث تساعد في الربط المباشر بين المستثمرين الأجانب والجهات المعنية بالترويج لفرص الاستثمار في الهند. تستضيف الشبكة أيضًا بشكل حصري مشروعات البنية التحتية الوطنية (NIP) بهدف تحسين وجذب الاستثمارات إلى

وبهدف جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، دخل قانون الاستثمار الأجنبي حيز التنفيذ منذ بداية عام 2020، وتم تبني قرارات لتوسيع انفتاح قطاع الخدمات المالية وغيرها على العالم الخارجي، بما ساهم في إعطاء إشارات إيجابية للتقدم المنظم نحو انفتاح الصين على العالم الخارجي. جاء إقرار القانون كمحاولة للتغلب على الانتقادات التي وجهت إلى الصين فيما يتعلق بإجبار الشركات الأجنبية على النقل القسري للتقنية في إطار خلافاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولات الصين تحسين بيئة الأعمال لتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

أدى إدخال وتنفيذ سلسلة من السياسات الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي إلى تحسين بيئة الأعمال في الصين بشكل فعال وشجع أنشطة الابتكار والتطوير للشركات الأجنبية. وكان من بين أهم التعديلات التي تم إقرارها عام 2020 لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁰⁾:

- السماح للمستثمرين الأجانب بالممارسات الفورية للأنشطة الاقتصادية المتضمنة في القائمة الإيجابية لعدد من الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية دون اشتراط الحصول على موافقات مسبقة، فيما يُعرف بآلية المسار التلقائي (Automatic Route).
- تبسيط الإطار التنظيمي والتحول إلى إطار تنظيمي واضح وشفاف.
- توفير الحماية للملكية الفكرية للشركات الأجنبية، والأسرار التجارية.
- حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وعدم فرض قيود على سعر الصرف.
- منح المستثمرين الأجانب في بعض القطاعات مزايا تفضيلية فيما يتعلق بالضرائب واستخدامات الأراضي.
- ضمان معاملة متساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما يتعلق بالنفوذ إلى التمويل.

الهند

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند ارتفاعاً قياسياً خلال عام 2020 على الرغم من جائحة كوفيد-19 لتصل إلى 64 مليار دولار في عام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 27 في المائة. جاءت هذه الاستثمارات مدفوعةً بتوجه الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات الهندي، ومستفيدةً من توقيع الهند لاتفاق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، ومن التوجه نحو تعزيز استثماراتها في القارة الأفريقية.

¹¹ Department for Promotion of Industry and Internal Trade Ministry of Commerce and Industry Government of India, (2020). "Consolidated FDI Policy", Oct.

¹⁰ The National Development and Reform Commission (NDRC), (2020). "Foreign Investment Law of the People's Republic of China", Jan.

الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في الاقتصاد الأيرلندي، ويقدر أن 20 في المائة من جميع فرص العمل في القطاع الخاص في الدولة تُعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تسهم الشركات الأجنبية بنحو 75 في المائة من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير¹³. تشتهر أيرلندا بتطوير المواهب ورعايتها، وهي وجهة جذابة للأشخاص ذوي المهارات العالية. ويُعد نظام التعليم في أيرلندا من بين الأفضل في العالم، تحتل أيرلندا حالياً المرتبة الأولى عالمياً في جذب المواهب الدولية والاحتفاظ بها. نتيجة لذلك، تتمتع بقوة عاملة عالية الكفاءة ومتعلمة وماهرة، وتواصل الحكومة العمل لضمان قدرة أيرلندا على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل المستقبلية.

في أعقاب الجائحة تبنت وكالة التنمية الصناعية الأيرلندية -التي تمتلك علاقات استراتيجية ممتدة مع 1600 شركة من الشركات متعددة الجنسيات لفترات تمتد لسبعين عاماً- استراتيجية متوسطة المدى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹⁴ لاسيما في المجالات ذات العلاقة بدعم التعافي الاقتصادي. تقوم هذه الاستراتيجية على خمس محاور بما يشمل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف دعم النمو والتحول والتنمية المكانية المتوازنة والاستدامة وفعالية الأثر، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (5)

استراتيجية وكالة التنمية الصناعية الأيرلندية 2021-2024 لجذب الاستثمارات الأجنبية لدعم التعافي واستدامة النمو



¹⁴ IDA Ireland, (2020). "Driving Recovery and Sustainable Growth 2021-2024".

البنية التحتية. كما تتضمن البوابة أيضاً أكثر من 3000 فرصة استثمارية من بينها 750 فرصة استثمارية ذات صلة بمشروعات المسؤولية الاجتماعية للشركات [Social Corporate Responsibility (SCR)]⁽¹²⁾.

سنغافورة

تتسم سنغافورة بكونها من أهم بيئات العالمية جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتأتي في المرتبة الرابعة عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. برزت سنغافورة مؤخراً باعتبارها مركزاً مالياً واقتصادياً رئيساً في آسيا، من خلال أحد أكثر أنظمة الضرائب ملائمة للأعمال التجارية في العالم. الشركات التي يتم تأسيسها في سنغافورة مؤهلة للعديد من الحوافز التجارية والضريبية التي تساعد في تقليل معدل ضريبة الدخل النهائي للشركات. ومع ذلك، تُلزم سنغافورة المستثمرين الأجانب بتلبية متطلبات صارمة، تشمل الالتزام بمستويات معينة من الاستثمارات، وإدخال المهارات المتطورة، والتقنية، وكذلك المساهمة في نمو قدرات البحث والتطوير والابتكار. اتجهت سنغافورة إلى تقديم العديد من الحوافز الضريبية والبرامج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واللذين يتعين عليهم الاستعانة بخدمات المستشارين المحليين المسجلين لتحديد الحوافز التي تنطبق عليهم وعلى قطاعهم، وذلك بما يشمل:

- نظام دعم الأجور.
- نظام دعم التوظيف.
- حوافز ضريبية لقطاعات محددة.
- نظام إعفاء المشروعات الناشئة من الضرائب.
- نظام الإعفاء الجزئي من الضرائب.
- نظام دعم تسهيل الحصول على الائتمان.
- خطة تمويل المشاريع - قروض المشاريع.
- دعم المشروعات الناشئة في المجالات التقنية.
- منح تطوير المشروعات.
- منح لتمويل قطاع التقنيات المالية الحديثة.

أيرلندا

سجلت أيرلندا المرتبة الرابعة عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2019 والثامنة في عام 2020. يساهم

¹² Invest India, India Investment Grid, available at: <https://www.investindia.gov.in/india-investment-grid>.

¹³ Department of Enterprise, trade, and Employment, "Foreign Direct Investment", Government of Ireland, available at: <https://enterprise.gov.ie/en/What-We-Do/Trade-Investment/Foreign-Direct-Investment-FDI/>

1. دعم النمو: استقطاب استثمارات جديدة لدعم النمو والتوظيف

تستهدف الاستراتيجية من خلال هذا المحور دعم المستثمرين الأجانب الحاليين لتطوير وتحقيق أهداف النمو الخاصة بهم، وتبني خطة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق حديثاً إلى أيرلندا، وتنوع الأسواق المُصدرة للاستثمار إلى أيرلندا لتعزيز مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر، والبحث عن استثمارات عالية التأثير لمعالجة أهداف إنمائية وطنية محددة.

في هذا الإطار تستهدف وكالة التنمية الصناعية الأيرلندية جذب 800 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تركز عليها بما يشمل التقنيات، وتطوير المحتوى، وخدمات المستهلك والأعمال، والخدمات المالية الدولية؛ المستحضرات الصيدلانية البيولوجية والغذاء؛ التقنيات الطبية؛ والهندسة والتقنيات الصناعية. وعلى الرغم من أن تلك القطاعات ليست محصنة ضد تداعيات الجائحة، إلا أنها أظهرت مستويات قوية من المرونة والقدرة على الصمود. كما أنها تتماشى مع إمكانات أيرلندا كموقع عالي القيمة واقتصاد يتمتع بقوة عاملة ذات مهارات عالية. كما سيتم التركيز على تسريع تبني التقنيات في هذه المجالات، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والدفع باتجاه تركيز الشركات متعددة الجنسيات على المرونة التشغيلية، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد ومستقبل العمل في أيرلندا.

2. التحول: الشراكة مع المستثمرين الأجانب لخلق فرص للنمو

تستهدف الاستراتيجية في هذا المحور مساندة المشروعات المتنبئة من قبل المستثمرين الأجانب على زيادة إنتاجية ومرونة وتنافسية مشروعاتهم وقدراتها الإبداعية، ودعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تركز على تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم، والمساهمة في دعم مستقبل أسواق العمل من خلال التعاون مع العملاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. إضافة إلى الانخراط مع العملاء في إضافة أو تجديد عمليات البحث والتطوير والابتكار لتطوير أعمالهم. في هذا الإطار، ستسعى وكالة التنمية الصناعية الأيرلندية إلى جذب 170 استثماراً أجنبياً مباشراً في مجال البحث والتطوير، و130 استثماراً أجنبياً مباشراً في مجال التدريب. وستشترك الوكالة مع المستثمرين الأجانب للحفاظ على وجودهم الحالي ووضعهم في مكانة مناسبة للنمو المستقبلي في عالم من التغيير المتسارع والاضطراب نتيجة للجائحة لتمكين الشركات متعددة الجنسيات من التغيير الديناميكي لعملياتهم باستمرار.

3. التنمية الإقليمية: جذب الاستثمارات الأجنبية لدعم التنمية المكانية

يركز المحور الثالث من الاستراتيجية على الشراكة مع المستثمرين الأجانب الإقليميين الحاليين للتحول من خلال الابتكار ورفع المهارات، وتطوير مجموعات لدعم التحول وتعزيز الروابط الاقتصادية. إضافة إلى التعاون مع المستثمرين الأجانب وأصحاب المصلحة لتسهيل فرص العمل عن بُعد.

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج العصمة دبلن دوراً مهماً في التوظيف وتوفير الإيرادات والبحث والتطوير، تدعم هذه الشركات الروابط الاقتصادية المحلية وتعزيز من حيوية المشروعات في هذه المناطق وقدرتها على الابتكار. ستركز الوكالة من خلال استراتيجيتها على عقد شراكات مع المستثمرين الأجانب خارج دبلن للحفاظ على مساهمتهم في التنمية الإقليمية من خلال زيادة الابتكار والإنتاجية والمرونة.

لتحقيق هذا الهدف ستعمل وكالة التنمية الصناعية على جذب نحو 200 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق خارج دبلن بهدف تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة. على الرغم من إدراك أيرلندا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يساهم بمفرده في مواجهة التحديات التي تواجه المناطق الجغرافية المختلفة في أيرلندا - لاسيما في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانتشار جائحة كوفيد-19، وتنامي التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي والتحول المناخي، إلا أنه يُمكن أن يكون له تأثيراً كبيراً في دفع الانتعاش الاقتصادي وتحقيق نمو أكثر توازناً.

4. الاستدامة: دعم الانتعاش الشامل والأخضر

يركز المحور الرابع من الاستراتيجية على تعزيز نهج مستدام لجميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخفض انبعاثات الكربون والتحول نحو الإنتاج المسؤول عبر جذب قاعدة من المستثمرين الأجانب يعملون في مجال الاستدامة لدفع الانتعاش الأخضر، وتعميق روابط التعاون مع الحكومة لتحقيق الاستدامة البيئية.

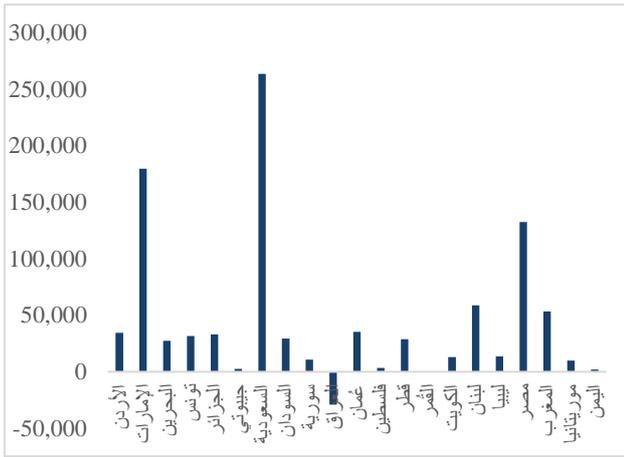
من بين المبادرات المُتبناة في هذا الإطار، استقطاب 60 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التعافي الأخضر والاستثمارات المستدامة حيث أصبحت الاستدامة بجميع أشكالها الآن ضرورة تنافسية، وداعم رئيس للتعافي الاقتصادي عبر تبني العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في مجالات مثل خلق فرص العمل، والابتكار، وتعزيز رأس المال البشري، وتحسين مستويات المعيشة، والتنمية الإقليمية، والبيئة.

5. تعظيم الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر

يستهدف المحور الخامس من الاستراتيجية زيادة مستويات قدرة شركات الاستثمار الأجنبي على خلق فرص العمل ومساهمتها في الانفاق. إضافة إلى توسيع وتعزيز الروابط بين شركات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك من خلال العناقد الصناعية، وعمليات التعهيد العالمية، ومشروع

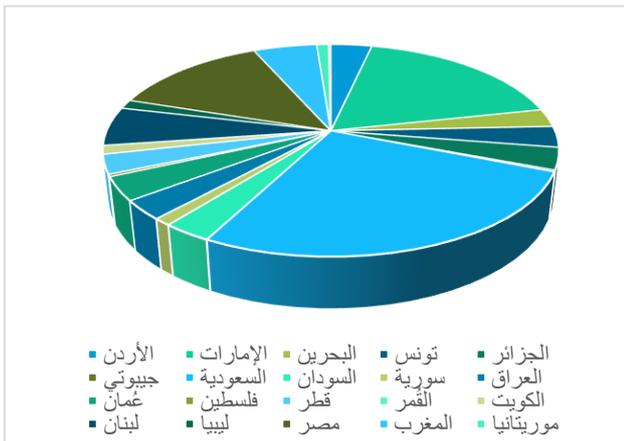
تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية استقطبت خلال الفترة (1970-2020) نحو 897 مليار دولار أمريكي. تصدرت ثلاث دول عربية ممثلةً في كل من: السعودية والإمارات ومصر قائمة أهم الوجهات المستقبلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مستحوذة على نحو 64 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة.

شكل رقم (6)
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
(مليون دولار) (2020-1970)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل رقم (7)
التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2020-1970) (%)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

16 د. محمد إسماعيل، وجمال قاسم، (2021). "إحصاءات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية: المعالجة الإحصائية والسياسات والإجراءات"، صندوق النقد العربي، الاجتماع الثامن لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات)، نوفمبر.

البحث والتطوير المشتركة، والتعاون الابتكاري. كما يسعى هذا المحور إلى دعم المستثمرين الأجانب وموظفيهم لمواجهة التحديات المرتبطة بمستقبل العمل.

سوف يتم في هذا الإطار العمل على زيادة مستويات إنفاق شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20 في المائة لزيادة مستويات الأثر الاقتصادي لها. والشراكة مع العملاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين لزيادة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد، خاصة فيما يتعلق بمساهمته في خلق فرص العمل، والإيرادات العامة، والتنمية الإقليمية، والتكامل مع سلاسل القيمة العالمية، والابتكار، والمشاريع المحلية.

رابعاً: اتجاهات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2020-2019) (15)

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 5.3 في المائة في عام 2020 لتصل إلى 36.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 39 مليار دولار أمريكي عام 2019، متأثرة بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19. هذا التراجع المسجل في مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإن كان أقل من مثيله المسجل على المستوى العالمي، إلا أن مستوى تلك الاستثمارات يعتبر منخفضاً بشكل كبير مقارنة بأعلى مستوى مسجل لها في عام 2010 البالغ 68.6 مليار دولار.

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً في سبع دول عربية في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهي الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، وفلسطين، ومصر. في المقابل، سجلت السعودية أعلى معدل نمو لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2020 بلغ نحو 20.3 في المائة، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية من 4.6 مليار دولار أمريكي عام 2019، إلى نحو 5.5 مليار دولار أمريكي عام 2020. في حين سجلت عُمان ثاني أفضل معدل نمو للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2020، بلغ حوالي 19.7 في المائة لترتفع إلى نحو 4.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 3.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019. أما الإمارات، فقد نمت الاستثمارات الأجنبية لديها بنحو 11.2 في المائة لتبلغ قيمتهما حوالي 19.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بنحو 17.9 مليار دولار أمريكي في عام 2019 أي بزيادة بلغت نحو 2 مليار دولار أمريكي (16).

15 الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار في انتعاش مستدام".

خامساً: أبرز التغييرات في سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19

التحويلات المالية خارج الدولة، وضمان سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية والمبادرات الاستثمارية.

كما أعلنت الإمارات في عام 2021 كذلك عن 50 مشروعاً اقتصادياً وطنياً، تهدف إلى دعم وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات ومن بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ضمن مبادرات مشاريع الخمسين بالتزامن مع احتفالات الدولة "باليوبيل الذهبي"، لتشكل إضافة إلى المشاريع التي أنجزتها الدولة في الخمسين سنة الماضية رصيداً وطنياً للأجيال القادمة. تشمل الحزمة الأولى من هذه المشروعات ما يلي⁽¹⁸⁾:

- عقد "قمة الإمارات للاستثمار" بداية من عام 2022 التي تجمع صناديق الاستثمار مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بهدف استقطاب 550 مليار درهم من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولة خلال السنوات التسع المقبلة.

- إطلاق المنصة الاستثمارية الموحدة للدولة لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة تجمع ما المستثمرين ونحو أربعة عشر جهة معنية في إمارات الدولة المختلفة.

- إطلاق اللجنة العليا للشركات الاقتصادية العالمية، بحيث تسعى في المرحلة الأولى إلى عقد 8 اتفاقيات شراكة شاملة مع 8 أسواق استراتيجية، ورفع حجم التبادل التجاري مع هذه الأسواق الذي يبلغ 257 مليار بدرهم مقدار 40 مليار سنوياً.

كما تتبنى الدولة سياسات وطنية لتعزيز الريادة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة النوعية القائمة على الابتكار والمعرفة والتقنية والاقتصاد الرقمي في إطار استراتيجية "الذكاء الاصطناعي 2030" و"مئوية الإمارات 2071"، تركز على جذب الاستثمارات إلى القطاعات التي تخدم التقنيات الحديثة التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء والبلوكشين، والتقنيات الطبية المبتكرة، ووسائل النقل فائقة السرعة، والواقع الافتراضي المعزز، والروبوتات، والسيارات الذاتية القيادة، والطاقة المتجددة، والابتكار، والتقنية الزراعية وغيرها.

علاوة على ما سبق، أعلنت الإمارات عام 2021 عن برنامج للحصول على الجنسية الإماراتية لغير الإماراتيين. تشمل فئات

كغيرها من دول العالم، اتجهت بعض الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19 إلى تبني عدد من التدابير الهادفة إلى تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدد من الآليات التي يعرضها الجزء التالي الذي يتضمن أبرز تجارب تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب الجائحة ممثلة في تجربة كل من الإمارات والسعودية.

الإمارات

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً والخامس عشر عالمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020، متقدمة 8 مراكز عن ترتيبها في عام 2019. جذبت الإمارات استثمارات أجنبية مباشرة في عام 2020 تصل قيمتها إلى 19.9 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 11.24 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة في عام 2019، لتصدر بذلك المرتبة الأولى عربياً مستحوذة على 49 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مجموعة الدول العربية.

كما احتلت المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب آسيا مستحوذة على ما نسبته 54.4 في المائة من إجمالي التدفقات الواردة إلى هذه المنطقة البالغة 36.5 مليار دولار، والمرتبة الأولى أيضاً على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستحوذة على نحو 40.2 في المائة، من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه المنطقة البالغة 49.4 مليار دولار. تفوقت دولة الإمارات بذلك من حيث الترتيب على اقتصادات متقدمة مثل بريطانيا التي حلت في المركز 16 عالمياً، وفرنسا التي جاءت في المرتبة 18 واليابان التي احتلت المركز 20 عالمياً⁽¹⁷⁾.

شهدت الإمارات في عام 2021 تحولات كبيرة على صعيد تطوير البيئة الاستثمارية إذ سمحت بملكية المستثمرين الأجانب لنحو 100 في المائة من الشركات في معظم القطاعات. يأتي ذلك وفق قطاعات مدرجة في "قائمة القطاعات الإيجابية" للمستثمر الأجنبي بدون حاجة لوجود شريك محلي/مواطن. يتيح القانون عدة حوافز ومزايا تتضمن ضمان عدم الحجز على أموال المشروع أو مصادرتها إلا بحكم قضائي، والتعامل مع شركات الاستثمار الأجنبي المرخصة معاملة الشركات الوطنية، وضمان حق الانتفاع بالعقارات، وإجراء

¹⁷ الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي".

¹⁸ الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة/ (2021). "الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين". متاح من خلال الرابط <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/initiatives-of-the-next-50/projects-of-the-50/first-set-of-projects-of-the-50>

الأشخاص المؤهلين المستثمرين الأجانب والأفراد ذوي المؤهلات المتخصصة - مثل الأطباء أو العلماء - وغيرهم من الأشخاص "الموهوبين" أو "المبدعين".

كما أطلقت الدولة تأشيرة ذهبية لمدة عشرة سنوات لمنح الكفاءات والمستثمرين الأجانب الفرصة لتأسيس جذور أعمق. كما يتاح للمستثمرين الأجانب تأشيرات الإقامة لمدة عشر سنوات متاحة لأي شخص يستثمر أكثر من 10 ملايين درهم.

شكل رقم (8)
جاذبية البيئة الاستثمارية في الإمارات
واقع الأطر القانونية والتنظيمية القائمة



السعودية

تستهدف "رؤية السعودية 2030" تعزيز المكانة الاقتصادية الدولية للمملكة على صعيد العديد من القطاعات الاقتصادية وتتضمن 10 برامج من بينها "برنامج التخصيص" لدعم القطاع الخاص. يهدف برنامج التخصيص إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يحسن من جودة الخدمات المقدمة ويسهم في تقليل تكلفتها. علاوة على ذلك يسعى البرنامج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات. ومن بين مستهدفات البرنامج زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.8 في المائة في عام 2015 إلى 5.7 في المائة في عام 2030⁽¹⁹⁾.

سعت المملكة إلى تبني العديد من المبادرات والتعديلات في الأطر التشريعية والتنظيمية في إطار الرؤية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفيذ عدد كبير منها خلال عام 2020 في أعقاب جائحة كوفيد-19، لتتضمن من بينها⁽²⁰⁾:

- السماح بملكية المستثمر الأجنبي لنسبة 100 في المائة من المشروعات في قطاعات الصحة، والتعليم، والإعلام، والتجزئة، والخدمات الهندسية، والاستشارات المرتبطة بها.
- خفض إجمالي متطلبات الاستثمار: إلغاء أكثر من 60 في المائة من متطلبات الاستثمار، وحصص وتقييم المخاطر لجميع المتطلبات والتراخيص.
- طرح قطاعات جديدة للاستثمار الأجنبي بنسبة ملكية 100 في المائة: بما يشمل عدد من القطاعات مثل الصحة، والتعليم، والإعلام، والتجزئة، والخدمات الهندسية، والاستشارات، والتقنية، والنقل.
- إطلاق "بوابة فرص": لدعم المستثمرين وتقليل عدد مرات زيارتهم للمقار الحكومية بنسبة 90 في المائة.
- إنشاء منصة "مراس": لتأسيس الشركات إلكترونياً خلال 30 دقيقة فقط وبخطوة واحدة إلكترونياً، واستخراج السجل التجاري خلال 180 ثانية.
- تدشين نظام الامتياز التجاري: بما يمكن الشركات العالمية الكبرى من الوصول إلى الأسواق المحلية، ويفتح آفاقاً جديدة لصغار المستثمرين ورواد ورائدات الأعمال للتوسع وتنمية أعمالهم التجارية.
- الإنفاق على المدن الصناعية السعودية: جذب استثمارات نوعية لدعم البنية التحتية للمدن الصناعية بإجمالي حجم الإنفاق على البنية التحتية الصناعية بلغ حتى الآن نحو 9 مليارات ريال.

كان من نتاج ذلك نجاح المملكة في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من التحديات الاقتصادية التي مر بها العالم، فعلى سبيل المثال استطاعت المملكة جذب أكبر استثمارات التقنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفقات تجاوزت مليار و700 مليون دولار في قطاع الحوسبة السحابية.

جاء ذلك كنتيجة الشراكة بين شركة "جوجل" وشركة "أرامكو" لاختيار المملكة مركزاً إقليمياً لعمليات الحوسبة السحابية، وبناء أكبر مركز للحوسبة السحابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والشراكة بين شركة "علي بابا" وشركة الاتصالات السعودية لبناء مراكز ضخمة للحوسبة السحابية في المملكة. علاوة على اختيار شركة "أوراكل" المملكة لتكون مركزاً إقليمياً لعمليات الحوسبة السحابية

²⁰ وثيقة إنجازات رؤية المملكة 2030 عن الفترة (2016-2020).

¹⁹ وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

- لخدمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل تنفيذ المملكة عددا من التشريعات الداعمة لهذه الاستثمارات، منها: سياسة الحوسبة السحابية، والإطار التنظيمي لها.
- قيام الدول العربية بمراجعة جاذبية الإطار القانوني والتنظيمي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بعدد من الدول الرائدة في استقبال تلك التدفقات.
- قيام الجهات المعنية بجذب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية بإجراء تحليل نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات (SWOT Analysis) في ظل المستجدات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 لتحديد مجالات التحسين المطلوبة.
- التوجه نحو تبني سياسات لتخفيف العبء التنظيمي على شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبني آلية المسار التلقائي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية.
- قيام الهيئات المسؤولة عن الاستثمار والمناطق الحرة ببلورة رؤية بشأن ماهية التعديلات المطلوبة على البيئة القانونية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- تبني هيكل للحوافز الضريبية وغير الضريبية لمشروعات الاستثمار الأجنبي يستند إلى مستويات الأثر الاقتصادي لهذه المشروعات بناءً على عدد من المعايير التفضيلية من بينها المساهمة في العمالة، والصادرات، والبحث والتطوير، ودعم رأس المال البشري.
- القيام بدمج سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الرؤى والمستهدفات القومية للدول العربية وفق استراتيجيات وطنية متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مستوحاة من دراسة واقع تلك التدفقات، وتحديد الأهداف التنموية من جذب تلك الاستثمارات، وتعميق الروابط ما بينها وبين المشروعات المحلية، وتعزيز دورها في تطور أسواق العمل وتطوير المهارات ونقل التقنية.
- ربط تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدعم التنمية المكانية المتوازنة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف ذات الصلة بالمناخ.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات ذات الصلة بتسريع وتيرة التحول الرقمي وتنفيذ مشاريع ذات صلة بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- تعزيز روابط الشراكة ما بين المستثمرين الأجانب والهيئات المعنية بجذب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، بهدف مساندة أنشطة تلك المشروعات وتذليل التحديات التي تواجهها لتعظيم القيمة المضافة من جذب هذه الاستثمارات، وتحفيز المستثمرين الأجانب
- لخدمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل تنفيذ المملكة عددا من التشريعات الداعمة لهذه الاستثمارات، منها: سياسة الحوسبة السحابية، والإطار التنظيمي لها.
- سادساً: الخلاصة وأبرز التوصيات على صعيد صنع السياسات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- تطرق الموجز إلى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19، وأشار إلى تراجع تلك التدفقات بنحو 35 في المائة في عام 2020، وإلى توقع تسجيلها لأدنى مستوى لها خلال عام 2021 متأثراً بالتداعيات الناتجة عن الجائحة وقيود الإغلاق الكلي والجزئي، علاوة على التغير في توجهات بعض دول العالم لاسيما الدول المتقدمة منها واتجاهها إلى فرض تدابير تقييدية لتلك التدفقات لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي والصحي.
- في المقابل، وإزاء الانخفاض الكبير المسجل في تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر وتوجه العديد من دول العالم إلى حفز كافة الآليات الكفيلة بدعم النمو الاقتصادي، ظهر واضحاً احتدام المنافسة ما بين دول العالم لجذب نوعية محددة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات العلاقة بدعم استدامة النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات المرونة والمُنعة الاقتصادية في مواجهة الصدمات، وتسريع وتيرة التحول الرقمي. دفع هذا الأمر العديد من دول العالم إلى المراجعة المكثفة للأطر القانونية والتنظيمية لتقديم حوافز أكبر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- في هذا الإطار، تبنت الدول المستقبلية الرئيسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة عدة مبادرات لجذب تلك الاستثمارات، كان من أهمها توجه عدد من الدول إلى اعتماد مسار تلقائي لترخيص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق "قوائم إيجابية" للأنشطة الاقتصادية يُسمح في إطارها للمستثمرين الأجانب بمزاولة هذه الأنشطة مباشرة دون اشتراط الحصول على موافقات مسبقة، كما تبني العديد من دول العالم حوافز تنظيمية لجذب نوعية محددة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الصلة بدعم التعافي وضمان استدامة النمو الاقتصادي، وتم ربط هذه الحوافز بدور هذه المشروعات على صعيد تحقيق مستهدفات الرؤى الاقتصادية.
- في ضوء ما سبق، وفي ظل تواضع نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم إلى ما لا يزيد عن 3.6 في المائة، وحاجة تلك الدول إلى دعم الاستثمارات لتحفيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من التبعات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، يطرح الموجز بعض التوصيات على صعيد صنع السياسات بما يشمل:

- IDA Ireland, (2020). “Driving Recovery and Sustainable Growth 2021-2024”.
- Invest India, India Investment Grid.
- OECD, (2020). “Foreign direct investment flows in the time of COVID-19”, OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19).
- OECD (2018), Multinational enterprises in the global economy: Heavily debated but hardly measured, May.
- Selectusa.gov, “FDI in USA”, available at: <https://www.selectusa.gov/fdi-in-the-us>.
- Sharma, B. (2021). “Covid-19 and recalibration of FDI regimes: convergence or divergence?”, Transnational Corporations Review, Volume 13, 2021 - Issue 1: Emerging Multinationals in a Digital Era and Impact of COVID-19 on Foreign Investment.
- State Business Incentives Database, available at: <http://selectusa.stateincentives.org/?refer=selectusa>
- The National Development and Reform Commission (NDRC), (2020). “Foreign Investment Law of the People's Republic of China”, Jan.
- WEF, (2020). “Foreign investment is drying up thanks to COVID-19. But there may be a silver lining”, April.

بشكل مستمر على إعادة استثمار أرياحهم المحققة في الداخل عوضاً عن تحويلها للخارج.

شكل رقم (9)

جذب الاستثمارات الأجنبية في أعقاب جائحة كوفيد-19: أبرز الاستنتاجات والتوصيات على صعيد صنع السياسات



المصادر باللغة العربية

- الأمم المتحدة، العمل المُناخي، "اتفاق باريس".
- الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي".
- الأونكتاد، (2021). "تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار في انتعاش مستدام".
- الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة/ (2021). "الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين".
- د. محمد إسماعيل، وجمال قاسم، (2021). "إحصاءات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية: المعالجة الإحصائية والسياسات والإجراءات"، صندوق النقد العربي، الاجتماع الثامن لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات)، نوفمبر.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- وثيقة إنجازات رؤية المملكة 2030 عن الفترة (2016-2020).

المصادر باللغة الإنجليزية

- Department of Enterprise, trade, and Employment, “Foreign Direct Investment”, Government of Ireland
- Department for Promotion of Industry and Internal Trade Ministry of Commerce and Industry Government of India, (2020). “Consolidated FDI Policy”, Oct.

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:

www.amf.org.ae

صدر من هذه السلسلة الأعداد التالية:

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).

- العدد الخامس والعشرون: "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19"، (ديسمبر 2021).

- العدد الثاني: رهنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).
- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتنبأة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).
- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (يونيو 2020).
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).
- العدد السادس عشر: حيز السياسات المُنَاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية (سبتمبر 2020).
- العدد السابع عشر: الشمول المالي الرقمي (ديسمبر 2020).
- العدد الثامن عشر: دور الشمول المالي في تمكين المرأة (يناير 2021).
- العدد التاسع عشر: استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية (أبريل 2021).
- العدد العشرون: نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة (يونيو 2021).
- العدد الحادي والعشرون: تحديات وخيارات تمويل البنية التحتية في الدول العربية (أغسطس 2021).
- العدد الثاني والعشرون: "اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة": مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية (سبتمبر 2021).
- العدد الثالث والعشرون: "واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية: قطاع التأمين" (أكتوبر 2021).
- العدد الرابع والعشرون: "الموجة التضخمية العالمية: المسببات والآثار والاتكاسات على الاقتصادات العربية"، (نوفمبر 2021).